

٢٠٢٤ | ٢٠٢٣

١٤٤٢ | ١٤٤١

٠٣ | ١٧

٢٠٢١ | مارس



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة

منشور رقم 04/2021

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

والمندوبيين الساميين والمندوب لعام

الموضوع : إعداد المقترنات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-2024 مدرومة بأهداف  
ومؤشرات نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام:

وبعد، فتفعيلاً لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر  
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) و المادتين 2 و 2 مكرر  
من المرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد و تنفيذ قوانين المالية  
كما تم تغييره و تتميمه، يرمي هذا المنصور إلى عرض التوجهات العامة التي يتعين على القطاعات الوزارية  
و المؤسسات مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2022-2024 التي  
يتم تحديدها كل سنة، مدرومة بأهداف و مؤشرات نجاعة الأداء.

#### • التوجهات العامة للفترة 2022-2024

يأتي إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2022-2024 في ظل استمرار ارتباط معالم  
النمو الاقتصادي بمنحى تطور الوضع الصحي و تداعيات الأزمة الوبائية على المستويين الوطني والعالمي.  
ويملئ هذا السياق مواصلة التزام اليقظة والحذر في تحديد التوقعات الاقتصادية، وذلك بالرغم من بوادر  
الانفراج الذي بدأت تلوح مع انطلاق حملات واسعة للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" وطنياً ودولياً.

وكما تعلمون، فقد أكد جلاله الملك حفظه الله في خطبه السامية، التي ألقاها بمناسبة عيد  
العرش وذكرى ثورة الملك والشعب في 29 يوليوز و 20 غشت 2020 على التوالي، وكذا بمناسبة افتتاح الدورة  
الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، على أهمية تدابير احتواء التداعيات  
الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، داعياً إلى استثمار دروس هذه المرحلة لترتيب الأولويات  
و بناء مقومات اقتصاد قوي و تنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجاً و صوناً لمقومات العيش الكريم. لهذه  
الغاية، أطلق جلالته خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وإصلاحاً عميقاً للقطاع العام، وورشاً  
مجتمعياً كبيراً لتعزيز التغطية الاجتماعية على مدى خمس سنوات يستهدف تحسين ظروف عيش

الوطنيين وصيانته كرامة جميع المغاربة وتحصين الفئات الهشة.



في هذا الصدد، وعلاوة على مواصلة اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الإكراهات التي يفرضها سياقجائحة "كورونا-19"، ستواصل الحكومة تنزيل التوجيهات الملكية السامية، حيث ستعطي الأولوية، على المستوى الاقتصادي، لبلورة مختلف الالتزامات المضمنة بميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل، خصوصاً تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" الذي يهدف بالأساس إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بالبلاد، من خلال الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية المهيكلة، وتعزيز رأس المال المقاولات، ودعم الأنشطة الإنتاجية وتوفير فرص الشغل، وذلك في إطار التكامل مع الجهود المبذولة لدعم الاستثمار العمومي ووضع الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ستحرص الحكومة على تكريس الأولوية للسياسات الاجتماعية، لاسيما من خلال التعميم التدريجي للتغطية الاجتماعية الشاملة عبر تعميم التأمين الإجباري عن المرض والتعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد، وكذا تعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل. كما ستعمل الحكومة على توسيع العرض الصحي وتجويده وتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية بشكل متكافئ، مع إرساء أساليب جديدة في التسيير.

وفي مجال التعليم، ستواصل الحكومة التنزيل الفعلي لمضامين القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني.

وبالإضافة إلى ذلك، ستحرص الحكومة على تعزيز مكاسب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

كما ستنكب الحكومة على بلورة مختلف التدابير المرتبطة بتعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها، لاسيما من خلال العمل على تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتقديم الاختلالات المهيكلة للمؤسسات والمقاولات العمومية قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتميز الظرفية الاقتصادية لبداية سنة 2021، برفع صندوق النقد الدولي لتوقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي بـ 0,3 نقطة مئوية حيث يتوقع تحقيقه لنسبة نمو تبلغ 5,5 %، وذلك بفضل إطلاق حملات التلقيح والدعم المالي الإضافي لعدد من الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك فإن آفاق الاقتصاد العالمي تكتنفها العديد من المخاوف الناجمة عن تجدد موجات الإصابة بالسلالات الجديدة لفيروس كورونا "كورونا-19". موازاة مع ذلك، تتميز الظرفية الاقتصادية العالمية باستمرار منحى ارتفاع أسعار المواد الطافية وانتعاش البورصات العالمية.

وعلى المستوى الوطني، من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الوطني من تفعيل مخطط الإقلاع الاقتصادي ومن الانتعاش التدريجي للطلب الخارجي، ابتداء من سنة 2021، ارتباطاً بتحسين الاقتصاد الدولي وبحملات التلقيح ضد كوفيد-19، ما من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع الصحي في المغرب وفي العالم، وإعادة فتح الحدود الدولية والاستعادة التدريجية لثقة الأسر المستثمرين.



كما ستساهم الآفاق الوعدة للموسم الفلاحي 2020/2021، ارتباطا بالتساقطات المطرية المهمة التي سجلتها بلادنا، في تعزيز الانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي، بشكل مباشر وغير مباشر، خلال 2021.

وهكذا، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني قفزة في نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2021 ليترفع بنسبة 4,8%，بالأسعار الثابتة، بعد انخفاض بنسبة 6,7% خلال سنة 2020، نتيجة للزيادة في القيمة المضافة الفلاحية وغير الفلاحية بحسب 11,6% و 3,8% على التوالي.

على ضوء ذلك، ونظرا لما يكتسيه الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى من أهمية في ظل إكراهات السياق الحالي، ستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الانضباط الميزانياتي عبر حصر عجز الميزانية في مستوى مستدام ومواصلة التدبير الحذر للمديونية.

هكذا، واستنادا للرهانات الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية تطمح الحكومة بالنسبة للفترة 2022-2024 إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 4% كمتوسط سنوي. كما تعتمد حصر عجز الميزانية برسم نفس الفترة (مع احتساب مداخيل الخوصصة) في 5% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي. علاوة على التحكم في متوسط معدل التضخم، على مدى هذه الفترة، في حوالي 1%.

في هذا الإطار، واستحضارا للرهانات المرتبطة بأزمة جائحة "كوفيد-19"، وضمانا لاستدامة التوازن الميزانياتي من خلال التحكم في النفقات وتعبئة الموارد المالية الضرورية لإنجاز أوراش الإصلاح والتنمية الكبرى، وحرصا على التخصيص الأمثل للموارد وفقا للحاجيات والأولويات، يجب أن تأخذ مقترنات القطاعات الوزارية والمؤسسات بالإعتبار الإمكانيات المالية للدولة، وذلك بالعمل على ترتيب الأولويات، وأن تخضع فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، للتوجهات الأساسية التالية:

◀ التحكم في نفقات الموظفين، من خلال حصر عمليات إحداث المناصب الجديدة في الاحتياجات الضرورية الكفيلة بضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي؛

◀ توطيد التدبير الأمثل للشأن العام، من خلال ترشيد نمط عيش الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، مع تحسين فعالية تدخلات الدولة لاسيما عبر التقليل من النفقات المتعلقة بـ:

- اقتناء وكراء السيارات وكراء وتهيئة المقرات الإدارية وتأثيثها، مع ربطها بضرورة المصلحة؛
- النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات؛
- المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات؛



- الدراسات مع إخضاع طلبات العروض المتعلقة بها للترخيص المسبق.

تحسين فعالية الاستثمار، عبر:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع اعتماد منهجية معقلنة في مجال توطيد الاعتمادات تراعي إمكانيات التنفيذ؛

- إنجاز دراسات قبلية لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي واختيار المشاريع التي لها وقع أكبر على النمو والتشغيل، مع مراعاة البعد الترابي؛

- ترشيد إعانت الاستثمار المنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإعطاء الأولوية في تخصيصها للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وثيرة تسديد هذه الإعانت بمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها؛

- التسوية المسقبة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة. كما يتعين التقيد بالمسطرين الواردتين بالمنشور رقم 02/2021 المتعلق بالاقناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة؛

- الحرص على التقيد بالتزامات الحكومة في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية، والعمل على اتخاذ الإجراءات الاستباقية للحد من هذه المنازعات وموافقة مصالح الوزارة المكلفة بمالية ب مجرد شامل لوضعية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها، وكذا برمجة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها في إطار ميزانيات السنوات اللاحقة مع احترام الآجال القانونية ذات الصلة؛

- العمل على تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية.

- من جهة أخرى، وتعزيزاً لآليات متابعة وتقييم السياسات العمومية بالنظر إلى الالتزامات المتخذة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مطالبة، في إطار ميزانياتها القطاعية، بالانخراط الفعال في بلورة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة "إكرام 3" وكذا تنزيل التدابير الخاصة بالبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 "مغرب التمكين".

كذلك، وتعزيزاً لمؤسسة الميزانية المستجيبة النوع الاجتماعي على صعيد عملية إعداد الميزانية بما يتيح ترسیخ مبادئ المساواة والإنصاف والاستجابة ل حاجيات كافة فئات المجتمع، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات تحديد مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي، يتم قررنها، على مستوى مشاريع



نجاعة أداءها، بأهداف يتم قياس إنجازها بمؤشرات مستجيبة للنوع. كما يجب، بالنسبة للقطاعات التي شكلت موضوعاً للدراسات التحليلية القطاعية حول النوع الاجتماعي، ربط التوصيات المبنية عن هذه الدراسات بأهداف ومؤشرات مستجيبة للنوع ترصد جهود تقليص الفوارق القائمة على النوع في مجال السياسة العمومية المعنية.

• **كيفية إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-2024 للقطاعات الوزارية والمؤسسات:**

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه، وهدف إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2022-2024، التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. وتعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانية قيد التنفيذ تضاف إليها النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

كما يجب أن يندرج إعداد هذه البرمجة في إطار تعزيز اللامركز الإداري وتنفيذ التصاميم المديرية للامركز الإداري مما يتضمن، وبالتالي، تقوية أدوار الإدارات اللامركزية في تنفيذ المشاريع عبر تعزيز قدراتها ومواردها البشرية والمالية.

بالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، التي تشمل بالإضافة إلى المرتبات والأجور والتعويضات، مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقادم، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤداة برسم السنة المالية الماضية تضاف إليها النفقات المرتبطة عن الترقى في الرتبة والدرجة الواردة وفقاً للنصوص التنظيمية المعمول بها وكذا عن التغييرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة.

فيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2022-2024.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، فيتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى مراعاة برمجة هذه النفقات للقدرات الفعلية لإنجاز المشاريع بما يسمح بالتقيد بالسقف الأقصى القانوني لترحيل الاعتمادات.

ويجب أن تشمل مقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر أمراً بالصرف لها وكذا المقترنات المتعلقة بالمداخيل الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في اللائحة المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 679.20 بتاريخ 18 جمادى الآخرة 1441 (13 فبراير 2020).

ويتوجب الحرص على صدقية وواقعية مقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-2024.

حيث تشكل معطيات السنة الأولى منها أرضية أولية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022.



وتقدم مقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات على مستوى الجزء المخصص لمشاريع نجاعة الأداء. لهذا الغرض، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إدراج المعطيات المتعلقة بمقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وبالأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء على مستوى نظام البرمجة الميزانية «e-budget 2». كما يتعين الأخذ بالاعتبار، الملاحظات المضمنة بتقارير افتراض نجاعة الأداء المعدة من طرف المفتشية العامة للمالية، وذلك عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2022.

وستتم مناقشة هذه المقترنات، خلال الفترة الممتدة بين 15 أبريل و10 مايو 2021، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجان، التي ستعقد بمقر مديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق، على دراسة مقترنات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية، على ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة السالفة الذكر.

وإذ لا يخفى عليكم الأهمية التي تكتسيها البرمجة الميزانية لثلاث سنوات في توضيح الرؤية الاستراتيجية على المدى المتوسط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتحديد أولويات السياسات العمومية وانسجامها وتحسين ظروف إعداد قانون المالية، فإنني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى الانخراط التام والتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور مع احترام الآجال التنظيمية ذات الصلة. وستواصل المصالح المختصة بهذه الوزارة مواكبتها للقطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال تقديم الدعم والمساندة الضروريين.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
سعد الدين العثماني





**الجدول الزمني لاجتماعات لجان البرمجة ونجاعة الأداء المكلفة بدراسة البرمجة الميزانية  
لثلاث سنوات 2024-2022**

الساعة	تاريخ الاجتماع	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
09:30	2021/04/15	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
09:30	2021/04/15	وزارة إعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة
13:00	2021/04/15	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
09:30	2021/04/16	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج
09:30	2021/04/16	المندوبية السامية للخطيب
09:30	2021/04/19	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
09:30	2021/04/19	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة - قطاع البيئة
13:00	2021/04/19	وزارة الشغل والإدماج المهني
09:30	2021/04/20	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التكوين المهني
09:30	2021/04/20	وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الشباب والرياضة
13:00	2021/04/20	مجلس المستشارين
09:30	2021/04/21	وزارة العدل
09:30	2021/04/21	وزارة السليحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي - قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
13:00	2021/04/21	وزارة إعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعهير
09:30	2021/04/22	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان - قطاع العلاقات مع البرلمان
11:00	2021/04/22	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية
13:00	2021/04/22	مجلس النواب
09:30	2021/04/23	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع الاقتصاد والمالية
09:30	2021/04/23	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع إصلاح الإدارة
12:00	2021/04/23	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع الشؤون العامة والحكامة
09:30	2021/04/26	وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الاتصال
11:00	2021/04/26	وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الثقافة
09:30	2021/04/27	المحاكم المالية
11:00	2021/04/27	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة - قطاع الطاقة والمعادن
09:30	2021/04/28	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
09:30	2021/04/28	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
09:30	2021/04/29	رئيس الحكومة
11:00	2021/04/29	الأمانة العامة للحكومة
09:30	2021/04/30	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان
09:30	2021/04/30	وزارة الصحة
09:30	2021/05/03	وزارة الداخلية - المفتشية العامة للمعلومات المساعدة
09:30	2021/05/03	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
09:30	2021/05/04	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
09:30	2021/05/04	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي - قطاع السياحة والنقل الجوي
09:30	2021/05/05	وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني
11:00	2021/05/05	وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
13:00	2021/05/05	المجلس الوطني لحقوق الإنسان
09:30	2021/05/06	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية
13:00	2021/05/06	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع المياه والغابات
09:30	2021/05/07	إدارة الدفاع الوطني
09:30	2021/05/07	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
12:00	2021/05/07	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبياني
09:30	2021/05/10	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
09:30	2021/05/10	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
13:00	2021/05/10	رئاسة مجلس政府